الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

21 جويلية 2014

1160

من وزيـــر الاقتصاد والماليـــة
إلـى

الموضوع: توضيحات حول مآل الخصم من المورد غير المنجز على عمولات

المرجـــع: - مكتوبكم بتاريخ 21 جوان 2014
- مكتوب وزارة المالية عدد 793 بتاريخ 07 ماي 2007

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ حريفتكم شركة " " خضعت لمراجعة جبائية معمّقة أفضت إلى مطالبتها بدفع خطيّة جبائية تبعا لعدم قيامها بالخصم من المورد على عمولات دفعتها لكم مبيّنين أنّها طالبت مؤسستكم بتحمّل عبء الخطّية المذكورة وذلك بالاستناد إلى مكتوب وزارة المالية المشار إليه بالمرجع أعلاه.

فطلبتم مدّكم بتوضيحات حول مآل الخصم من المورد الذي لم تقم شركة " " بتوظيفه على العمولات الراجعة لمؤسستكم وما إذا كان التشريع الجاري به العمل يلزم شركتكم بتحمّل عبء الخطية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه باعتبار قيام الوسيط بالبورصة باقتطاع عمولته مباشرة من حسابات الحرفاء فإنّ هذه العملية لا تحول دون بقاء الحرفاء ملزمين بإجراء الخصم من المورد بعنوان العمولة. وفي هذه الحالة يتكوّن المبلغ المقتطع من قيمة العمولة صافية من الخصم من المورد المستوجب على أن يقوم الحرفاء بعد ذلك بدفع الخصم من المورد الذي أودعه الوسطاء بحساباتهم بالخزينة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

بالتالي وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم وإذا اقتطعت شركتكم مبلغ عمولتها كاملة دون الأخذ بعين الاعتبار للخصم من المورد على العمولة الراجعة لها، فهي تكون المطالبة بدفع الخطية المنجرة عن عدم القيام بالخصم المذكور.و في خلاف ذلك، أي إذا اقتطعت شركتكم قيمة العمولة صافية من الخصم من المورد المستوجب وبقي الخصم المذكور بحساب الشركة

موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn Site web
الفاكس : 71.790 550 Fax
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 Tél
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tuinis

"، غير أنّ هذه الأخيرة لم تقم بدفعه للخزينة، فإنّ شركة ' "!
تكون معرّضة في هذه الحالة للعقوبات الجبائية الجزائية لعدم دفعها للخصم المذكور للخزينة والمنصوص عليها بالفصل 92 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وتقبلوا، سيـــــدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّـــلام
عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي